طاولات وندوات ومحاور نظمتها المدى في مختلف القطاعات الاقتصـــادية

بغداد / المدى الاقتصادي

شهد العام الحالي انعقاد عدد من الطاولات والندوات الاقتصادية في مختلف القطاعات والمحاور بحضور مسؤولين حكوميين ونخب اقتصادية وإعلامية من الطيف الاقتصادي والإعلامي العراقي.

ندوة الضريبة

ففي ندوة اقتصادية حوارية استضافت مؤسسة المدى مدير عام هيئة الضرائب كاظم علي الحسيني تحدث فيها عن السياسة الضريبية ودورها في تعظيم موارد الاقتصاد الوطني.

وقال الحسيني في الندوة: ان الضريبة تعد ضرورة قصوة لأي اقتصاد نشيط قادر على خلق مصادر دخل عديدة، وأضاف الحسيني: سنعمل على تطبيق أرقى درجات التعامل مع المؤسسات الإعلامية ذات العلاقة بالتعامل الضريبي، ودعا الحسيني الى ضرورة التحلي بالوعي الضريبي من قبل الجمهور والتزود بالثقافة الضريبية داعياً الجهات كافة حكومية وغيرها لتضافر الجهود والشروع بحملة إعلامية تثقيفية مبرمجة للارتقاء بوعي المواطن الغربي من خلال الندوات والحوارات والبرامج الإعلامية.

وأكد الحسيني خلال الندوة الحوارية على أهمية الاتجاه الى مدخلات الضريبة خلال الفترات القادمة عن طريق خلق رؤية متكاملة بشأن زيادة العائدات الضريبية سعياً لجعلها مستقبلاً مصدراً مهماً من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة.

وحضر الندوة نخبة من الاختصاصيين والإعلاميين وعدد من الأكاديميين في الجامعات العراقية، وشهدت الندوة مناقشات مستضيفة مع مدير عام هيئة الضرائب.

الهيئة الوطنية للاستثمار

استضافت مؤسسة (المدى) للإعلام والثقافة والفنون رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي الاعرجي في ندوة حوارية بخصوص آفاق الاستثمار في العراق.

وكشف الاعرجي عن حزمة تعديلات أجريت على قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ لاسيما في فقرة مسح الأراضي المعدة لإقامة الاستثمارات في عموم العراق وشمول الشركات ذات التمويل الذاتي من شركات القطاع العام والمشار اليها في قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧.

وتحدث الاعرجي عن ثلاثة محاور خلال الندوة تتعلق بموضوع الاستثمارات الأجنبية والشراكات المؤمل إقامتها بين القطاعين العام والخاص وايجاد الفرص الاستثمارية لتطوير القطاع الخاص.

وأوضح الاعرجي: ان هذه المحاور الثلاثة ستقدم اضافة نوعية كبيرة للاقتصاد الوطني كاشفاً في الوقت نفسه عن ثمة عقبات امام الاستثمار في العراق لاسيما في قطاع الإسكان التي تتطلب منح المستثمر فرصة تملك الأراضي السكنية للمشاريع المزمع تنفيذها في العراق.

وخلصت الندوة التي حضرها حشد من ذوي الاختصاص والإعلاميين الى ضرورة دعم الفرص الاستثمارية المتاحة في البلد والتكرز على الأولويات ذات المساس المباشر بحياة المواطنين.

الأبعاد التنموية والاقتصادية للتطور العام للسكان

ناقشت الطاولة الاقتصادية الابعاد التنموية والاقتصادية للتعداد العام للسكان بحضور رئيس الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات الدكتور مهدي العلاف وعدد من الخبراء والأكاديميين والمحللين الاقتصاديين.

وتحدث في الطاولة الاقتصادية الدكتور مهدي العلاف عن البعد التنموي والاقتصادي للتعداد العام للسكان قائلاً: يعد التعداد عملاً تنموياً هدفه الأساس والعام توفير قواعد بيانات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديموغرافية التي تخدم راسمي السياسات ومتخذي القرارات.

وأضاف العلاف: اذا كانت مؤسسات الدولة وحتى منظمات المجتمع المدني تعرف أحياناً بعض قواعد البيانات عن بعض الظواهر والخصائص الاقتصادية من خلال نشاطات الجهاز المركزي للإحصاء عن طريق المسوحات الإحصائية التي توفر الكثير من المعلومات والبيانات الإحصائية لتلك الظواهر.

وأوضح العلاف: انه بعد سقوط النظام السابق حصلت تحولات ديموغرافية واقتصادية حيث كان هنالك توجه منذ نهاية عام ٢٠٠٣ الى تنفيذ تعداد مبكر إلا ان بعض العراقيل حالت دون تنفيذه في ذلك الوقت.

مشيراً الى ان البيئة اتجهت مرة أخرى الى تنفيذ تعداد عام ٢٠٠٦ او ٢٠٠٧ إلا ان التداعيات الأمنية حالت دون تنفيذه مرة أخرى.

وشهدت الطاولة مناقشات ومداخلات وتعقيبات شارك فيها عدد من الأكاديميين والخبراء والباحثين اجمعوا فيها على ضرورة تنفيذ التعداد العام للسكان بأسرع وقت انطلاقاً من الأهمية الكبيرة في وضع وتحديد البيانات الاقتصادية والتنموية التي تخدم راسمي السياسات الاقتصادية في البلد في ظل مرحلة التحول الاقتصادي الجارية الآن من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.

وحضر الطاولة الاقتصادية عدد من الإعلاميين والقنوات الفضائية التي تفاعلت مع الحدث بشكل كبير.

آفاق السياحة في العراق

عقدت طاولة اقتصادية بشأن آفاق السياحة في العراق بالتنسيق مع هيئة السياحة، حيث عرضت خلال الطاولة ثلاث أوراق عمل، الأولى تحدثت عن إمكانات العرض السياحي فيما تعرضت الثانية الى طبيعة الاستثمار السياحي وناقشت الثالثة واقع السياحة الدينية في العراق.

استعرض الباحث مجيد العزاوي من هيئة السياحة ورقة عمل في المحور الأول من الطاولة، وتركزت بخصوص المسح الشامل وإمكانية العرض السياحي والذي يقصد به ما تستطيع منطقة ان تقدم لقاصديها من السياح الفعليين متمثلاً بسلسلة متصلة ومتكاملة من المغريات والجوانب الطبيعية والبشرية ومن التسهيلات والخدمات التي يمكن ان تترك الأثر في نفوس قاصديها لزيارتها والمكوث فيها لفترة من الزمن دون غيرها.

وحدد العزاوي مكونات العرض السياحي في ثلاثة مصادر: هي المناخ وشكل الأرض والمياه والغابات والمسطحات ومناطق الجمال الطبيعي، إضافة الى المصادر البشرية، وهي كل ماله صلة بالموروث والتي هي من صنع الإنسان.

واعتبر العزاوي ان خطة المسح الشاملة للعراق جاءت لتغطي حاجة العراق في حينها لمواجهة الطلب السياحي الخارجي مبيناً ان العناصر الرئيسة للتنمية السياحية التي اعتمدتها الدراسة خلال الأهداف وسياسة التنمية السياحية الي تضعها السلطة المحلية.

وأوضح العزاوي: ان خطة المسح السياحي الشاملة للعراق خضعت الى سياحة رجال الاعمال، وتوزعت في بغداد والبصرة والموصل وكركوك وكربلاء والنجف، وتضييف آخر هو المنتجعات الجبلية: أربيل ودهوك والسليمانية والمسطحات المائية في الحبانية والثرثار والزوراء وسامراء ويمكن ان تصنف السياحة الى سياحة علاجية وثقافية وسياحة شتوية وسياحة برية وسياحة دينية.

اما الصنف الرابع فهي المشاريع الاستثمارية المتعلقة بتأهيل وتطوير المشاريع القائمة والعاملة التابعة للقطاعين العام والمختلط.

وتضمنت الطاولة تعقيبات عدة ولعل من أهمها تعقيب رئيس قسم السياحة في كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية الدكتور خليل المشهداني على محاور الطاولة قائلا: ان موضوع العرض السياحي والسياحة الدينية والاستثمار في مجال السياحة له أهمية بالغة مبيناً ان هناك أماكن تكمن أهميتها بتاريخها كالمراقد الدينية المعروفة، إضافة الى المسطحات المائية وكل هذه القطاعات شبه معطلة بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط ونتيجة لقلة الوعي السياحي لدى المواطنين، إضافة الى ضعف الإعلام السياحي كل هذا تسبب بتراجع هذا القطاع.

اما الجانب الآخر فهو الجانب العسكري الذي افشل الكثير من المواقع السياحية بمعنى ان قوة للجانب السياسي أكثر من الجانب الاقتصادي وهناك الكثير من المناطق تتأثر بالواقع الاجتماعي كوجودها في المناطق الريفية.

الى ذلك قال الأكاديمي إسماعيل الدباغ: ان المشاريع السياحية لم تكن تأخذ بنظر الحسبان الجدوى الاقتصادية انما كانت تنشأ لأغراض الدعاية للأنظمة المتعاقبة، لذلك يجب ان توضع الجدوى الاقتصادية في أولويات هيئة السياحة خلال تنفيذ أي مشروع برغم التضارب الآن بعمل وزارة الثقافة ووزارة الدولة للسياحة والآثار الذي انعكس على واقع السياحة.

وأضاف الدباغ: هناك جوانب أخرى يجب الاهتمام بها كسياحة رجال الاعمال والسياحة الثقافية فهي لا تقل أهمية عن السياحة الدينية، وعد مشكلة المياه عائقاً في تطوير السياحة في المسطحات المائية.

وأكد الدباغ انه على الرغم مما يتمتع به العراق من عوامل جذب سياحي إلا ان هذه العوامل لم تستغل بشكل جيد مما عطل القطاع السياحي وأصابه بنوع من التراجع والإهمال.

فيما عرض مدير السياحة الدينية جاسم عبد الحسين طبيعة النشاط المقدم في هذا القطاع معتبراً ان هذا النشاط كان منحصراً على جنسية معينة الى عام ١٩٩٩ عندما تم توقيع اتفاقية سياحية بين العراق وإيران وبعد عام ٢٠٠٣ فان هذه السياحة شهدت توافداً من مختلف الجنسيات وبقيت الحدود الإيرانية هي الأكثر تدفقا بالسياح.

وتابع عبد الحسين: ان أكثر معوقات هذا القطاع المهم هي قلة الإمكانات المتوفرة في المنافذ الحدودية وقلة الطاقة الاستيعابية للمدن التي يرومها الزوار، إضافة الى التراخيص للشركات وبرغم هذا ان هيئة السياحة كانت حاضرة لتقديم تسهيلات الى شركات السفر والسياحة وهناك اتفاقية مع إيران يدخل بموجبها ٣٠٠٠ سائح يومياً وهناك اتفاقيات أخرى في جنوب شرق آسيا تنظم هذا العمل.

وعرف مدير قسم الاستثمار السياحي سالم مخيبر في المحور الثالث ان الاستثمار السياحي والاستثمار وكما ورد في القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ هو توظيف الأموال في نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على البلد ومفهوم الاستثمار في القطاع السياحي هو إنشاء مشاريع سياحية جديدة او تطوير مشاريع قائمة او إعادة تأهيلها، وبالنظر لتردي الوضع السياحي عام ١٩٨٠ حيث لم يتم بناء أي فندق جديد وجرى تحويل الفنادق المهمة من القطاع الحكومي الى القطاع المختلط الذي لم يوفق بسبب قلة الدعم وعدم الاستقرار السياسي.

وأوضح مدير الاستثمار السياحي: ان أهم مزايا الإعفاءات للمستثمرين الذي تضمنها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ هي إخراج رأس المال الذي ادخله العراق وعوائده واستئجار الأراضي ونظام المساطحة بمدة لا تزيد على ٥٠ سنة قابلة للتجديد إضافة الى عدم مصادرة التأمين.

وصنف مخيبر المشاريع الاستثمارية الى ٤ أصناف هي: مشاريع ترغب جهة حكومية بإقامتها على ارض تملكها وأخرى ترغب جهة حكومية بإقامتها على مناطق محددة من العراق حسب الحاجة إضافة الى المشاريع الاستثمارية التي يرغب المستثمر بإقامتها للاستفادة من الامتيازات والإعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

طاولة (المدى) الاقتصادية بشأن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الاقتصاد الوطني

عقدت طاولة اقتصادية تبحث دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكانت على محورين الأول تحدث عن الدور الحكومي والثاني عن دور القطاع الخاص في تفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

قال الخبير في الجهاز المركزي للإحصاء فخري حميد جابر: تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حجر الأساس في نمو وتطور الاقتصاد الوطني خصوصاً لدى الدول التي تمر في طور التحول من الاقتصاد المخطط الذي يكون فيه دور القطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد محدودة بالنسبة الى اقتصاد السوق الذي يكون فيه القطاع الخاص لاعباً أساسياً حيث تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في هذه المرحلة الانتقالية وذلك لكونها مشاريع لا تحتاج الى استثمارات كبيرة ولا الى مهارات تكنولوجيا متقدمة ومعقدة إضافة الى انها تساعد على تشغيل الأيدي العاملة لكونها مشاريع تعتمد على كثافة العمل الى رأس المال في وقت ان استثمارات الدولة في هذه المرحلة موجهة نحو إعادة تأهيل البنى التحتية للبلد.

وأضاف جابر: نؤكد أهمية الإحصاءات الصناعية كونها ترتبط بأهمية النشاط الصناعي ودوره في الاقتصاد الوطني الذي تركز عليه اغلب خطط التنمية الاقتصادية التي وضعت في العقود السابقة وذلك للدور الذي سيلعبه هذا القطاع بصفته القطاع العائد لعملية التنمية لجميع الأنشطة الاقتصادية بما سيوفره من متطلبات التنمية لتلك الأنشطة، مشيراً الى بيانات الإحصاء الصناعي وما لعبته من دور أساسي في دعم خطط التنمية الاقتصادية.

وأوضح جابر: أهمية التعداد الصناعي حيث تم إجراء أول تعداد صناعي عام ١٩٥٩ حيث جرى تجميع البيانات لجميع المحافظات وفي عام ١٩٦٨ تم إجراء تعداد صناعي بطريقة العينة، وكذلك قام الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع مركز التنمية الصناعي التابع لجامعة الدول العربية بمسح صناعي شامل عام ١٩٧٠ عرف آنذاك باسم برنامج التطوير الصناعي وقد ساعد هذا المسح صدور قانون وزارة التخطيط الجديد في عام ١٩٦٨ نفذه الجهاز المركزي للإحصاء مسحاً صناعياً شمل جميع المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وآخرها مسح عام ٢٠٠١ حيث تم اجراؤه وكان مسحاً شاملاً لجميع المنشآت الصناعية وقد تم استخدام التصانيف الأولية الحديثة وتعزيز المقارنات البيانية على الصعيد الدولي، والجهاز مستمر بإجراء مسوح سنوية دورية شاملة بالنسبة للمشاريع الكبيرة والمتوسطة وبالعينة للمشاريع الصغيرة.

اما عن ورقة العمل الخاصة بدور القطاع الخاص قال مدير الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة شيروان أنور مصطفى: ان من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية هي أهمية الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تطوير وحماية عجلة الاقتصاد الوطني حيث كانت تمثل خط الحماية الأخيرة للاقتصاديات المتطورة قبل الدخول في دوامات تلك الازمة المالية والاقتصادية.

وأضاف مصطفى: ان البلدان التي استطاعت تطوير برامج عمل مشتركة بين المشاريع العملاقة وبين المشاريع الصغيرة والمتوسطة كانت اقل الدول تضرراً من اثار الأزمة العالمية حيث انها تنتج اكثر من ٨٠٪ من منتجاتها أي انها تشجع على تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة وتقوم بتزويدها بالمواصفات القياسية التي تعمل عليها والتي توقع معها اتفاقية لشراء حصة معينة من منتجاتها بشرط اختبار السيطرة النوعية القياسي.

وبين مصطفى أهمية العمل المشترك بين دعم الحكومة والقطاع الخاص وذلك لبناء أسس متينة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مستنداً الى إرادة وتخطيط استراتيجي مجتمعي مشترك يعتم في دراستها وتحليلها على تجارب الدول المتقدمة مع مراعاة خصوصية النظام الاقتصادي القائم في العراق.

وبعدها فتح باب المداخلات والتعقيبات

وقال الخبير الاقتصادي علي الفكيكي: التقويض والاعتماد على صناعات جانبية يلعب دور في تنمية عدد المشاريع الصغيرة مؤلم فهي ليست بالضرورة صناعات بسيطة او تتطلب رأسمالاً صغيراً بل ربما تكون بملايين الدولارات وهي (مشروع صغير).

وأضاف الفكيكي لقد لمسنا ان هناك مشكلة وإحباط تعاني منه الصناعات الصغيرة في العراق بسبب ما يسمى (انفتاح السوق) مؤكداً ان المسألة ليست (انفتاح السوق) فهناك بلدان كثيرة في العالم أسواقها مفتوحة وتمارس التجارة وتستورد من بلدان أخرى منتجات تشابه منتجاتها وصناعاتها الصغيرة تنتج وتصدر واقرب مثل لذلك بلدان الخليج وتركيا وإيران هذه البلدان أسواقها مفتوحة وتستورد بضائع من الخارج.

محسن جبار مدير شركة صناع الإبداع ومدرب في التنمية البشرية والتسويق قال: عندما ندرب على المشاريع الصغيرة، عادة ما ندرب لإنشاء مشاريع صغير يطرح الجميع مشكلة رأس المال انها العقبة الرئيسية بينما نحن لدينا وجهة نظر أخرى لان رأس الإنسان وليس رأس المال بمعنى ان رأس المال يأتي حلقة وسطى وليس اول حلقة التي قبل رأس المال، ثقافة المشاريع الصغيرة فآلاف الخريجين من الجامعات عاطلون عن العمل بسبب أنهم ينتظرون الوظيفة.

وأضاف جابر بعض المشاريع تبدأ ثم تنتهي بعد فترة وجيزة والسبب هو ثقافة التسويق وهذا الامر مهم جداً وبالإمكان ان يتم التضامن مع الشركة العراقية او مع المصارف في نشر الثقافة التسويقية، وقد عقد مؤتمرنا الأول حول التسويق وكان تحت عنوان الإبداع في التسويق.

الخبير سهيل العباسي

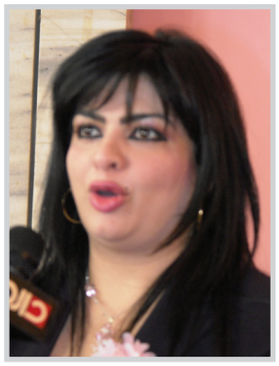
د. صباح التميمي

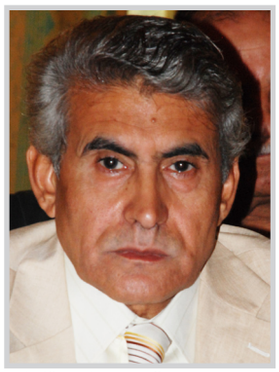
الخبير غازي الكناني

طاولة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

طاولة تداعيات الازمة المالية

جانب من احدى الطاولات

حضور فاعل

السياحة لها حظ في الطاولات